دور الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلم المجتمعي بعد عام ٢٠١٤

أ.م .د ناصر كاظم خلف
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
nasser.kadhim22@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص :
السلم المجتمعي هوالقاعدة الاساسية التي ينطلق منها افراد المجتمع في تأمين تعايشهم الإجتماعي والسياسي والثقافي والأقتصادي ، وهو انعكاس للإستقرار السياسي في الدولة ، وقد عانى العراق خلال السنوات اللاحقة لعام ٢٠٠٣ من تخلخل البناء المجتمعي لأسباب وعوامل عديدة ادت الى ظهور افكار دخيلة وجماعات ارهابية ، منها عوامل داخلية تتعلق ببنية النظام السياسي والظروف التي رافقت العملية السياسية بعد انهيار النظام البائد وما زاد من هذا الشقاق ، التدخل الاجنبي والاقليمي الذي حاول تكريس تجزئة الهوية الوطنية .
ان للفواعل الوطنية غير الرسمية دورا مهما في تقريب طوائف المجتمع العراقي ومكوناته خاصة بعد القضاء على داعش الارهابي ، وعززت هذه الفواعل من تجسيد الهوية الوطنية
الكلمات المفتاحية: الاحزاب، المرجعية الدينية العليا، منظمات المجتمع المدني، الهوية الوطنية، الدستور.

The role of informal national actors in building Community peace after 2014

Assist prof. Dr. Nasser Kazim Khalaf
Al-Mustansiriya University/College of Political Sciencenasser.kadhim22@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:
Societal peace is the fundamental basis from which members of society start to secure their social, political, cultural, and economic coexistence. It is a reflection of political stability in the state. Iraq suffered, for a certain period, from a weakening of societal structure due to various reasons and factors, leading to the emergence of foreign ideologies and terrorist extremist groups. Among these factors are internal issues related to the structure of the political system and the circumstances surrounding the political process after the collapse of the previous regime. What further deepened this division was foreign and regional intervention, which sought to solidify the fragmentation of national identity.
Informal national actors have played an important role in bringing together the sects and components of Iraqi society, especially after the defeat of the terrorist ISIS. These actors have strengthened the embodiment of national identity.
Keywords: Political parties, Supreme Religious Authority, Civil Society

المقدمة :

تعتمد العلاقة بين مكونات المجتمع العراقي على طبيعة النظام السياسي ومخرجاته، ومدى تعامل النظام مع تلك المكونات ، ومدى تأثر تلك العلاقة بالعومل التي قد تكون سببا في تشظي الهوية الوطنية، ومعاناة النظام السياسي بمجتمعاته من ازمات عديدة مثل ازمة الاندماج وازمة الشرعية وازمة الهوية، وتؤثر تلك الازمات على مبدأ التعايش السلمي بين مكونات المجتمع ، وغالبا ما تسود تلك الازمات في الانظمة الشمولية والانظمة التي يحصل فيها تحول انتقالي ، والانظمة الاستبدادية التي لا تعتمد التداول السلمي للسلطة فضلا عن افتقارها الى مبدأ التوزيع العادل في الثروات مما يجعل تلك المكونات العرقية والاثنية التي تعاني من هذا الاختلال الى اللجوء الى العنف كرد فعل على الاقصاء والتهميش.

وقد عانى العراق من هذه التراكمات قبل ان ينهار النظام السياسي السابق الذي كان جزءا لا يتجزء من المشكلة ، الأمر الذي ترحلت فيه ازمات النظام السياسي الى ما بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، فقد بنيت العملية السياسية على اسس محاصصاتية نتيجة تخندق القوى السياسية خلف مسميات الطائفة والقومية مما انعكست تلك الظاهرة على مخرجات العملية السياسية خلال الحكومات اللاحقة وافضت الى عدم استقرار سياسي ومجتمعي اذكته بعض الدول الكبرى والاقليمية التي ترى في عدم الاستقرار مصلحة لها ، وظهر ذلك جليا في الاقتتال الطائفي الذي حدث خلال الاعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لولا تحرك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقوى السياسية والاجتماعية لاخماد تلك الفتنة ، وكان للعشائر والمرجعيات الدينية على اختلاف مذاهبها واطيافها دورا كبيرا في استتباب الامن الذي اخترق بشكل اكبر في منتصف عام ٢٠١٤ ، بعد هجوم داعش الارهابي وسيطرته على مدن وقصبات عديدة في العراق واعتداءه على المقدسات الدينية ، وكان رد الفعل قويا في التصدي لهذه المجموعات التكفيرية من قبل ابناء الشعب العراقي بكل اطيافه تجسيدا للفتوى المباركة التي اطلقتها المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف .

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في ان الفواعل الوطنية غير الرسمية مثل المؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والعشائر لها الدور الريادي والفعال في تعزيز اواصر التعايش السلمي وبناء السلم المجتمعي ، فقد اخذت تلك المؤسسات غير الرسمية على عاتقها وظائف عديدة تجاه سكان المدن المحررة قبل وبعد مرحلة داعش الارهابي ، وكانت اهتماماتها المادية والمعنوية بابناء تلك المدن من خلال توفير الملاجئ والمخيمات ورفدها بالمؤون والغذاء وتوفير كل مستلزمات العيش ثم تصاعدت تلك المساعدات بعد طرد الارهاب ، فضلا عن ادوار تلك الفواعل في تأهيل السكان وتعزيز العلاقات المجتمعية من خلال الدورات وتكريس الاعلام لنبذ خطاب الكراهية .

ان السلم المجتمعي والتعايش السلمي الذي تكلل بالمصالحة الوطنية لإعادة بناء جسور الثقة بين اطياف ومكونات المجتمع العراقي يعد مسالة حساسة ومهمة كونه يرتبط بتحقيق بمحددات واستراتيجيات عديدة .

اشكالية البحث:

ان تحقيق السلم المجتمعي والتعايش السلمي اصطدم بمعوقات كثيرة منها تواضع الامكانات وعدم توازيها بمستوى الأضرار التي تعرضت لها المدن التي عانت من هجمات واحتلال داعش الارهابي، كما ان الاستقرار المجتمعي من الواجب ان يرتقي من خلال تنمية اقتصادية هائلة في الوقت الذي عانى العراق من تداعيات انخفاض سعر النفط ليكون المدخول النفطي في اسوء حالاته .

كما ان الثقة بين اطياف المجتمع لتحقيق السلم المجتمعي تحتاج الى الحكم الرشيد الذي يؤمن الحياة الافضل بعد طرد داعش في عام ٢٠١٧ فضلا عن ترسيخ مبادئ التعايش السلمي من خلال قنوات التنشئة كالمدرسة والجامع والعائلة ، وهذا الامر كان من الصعوبة لأسباب كثيرة منها حجم الاعلام المعادي والمغرض وعدم نجاح القوى السياسية في حل المشكلات الرئيسة التي وقفت عقبة دون تحقيق التقارب المجتمعي .

فرضية البحث

يفترض البحث ان المؤسسات الرسمية وحدها لا يمكن ان تخلق سلما مجتمعيا الا اذا كان للفواعل غير الرسمية من تقريب الاواصر المجتمعية ، وان السلم يبدأ من الفرد نفسه والعلاقات الاجتماعية الآمنة تبدأ من علاقة الافراد ببعضهم وتقوية تلك العلاقات هي من اولويات عمل تلك الفواعل المتمثلة بقنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية .

منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهج التحليل النظمي الذي يستقصي النتائج والاسباب في التباعد الاجتماعي ، ودور المؤسسات الوطنية غير الرسمية في اداء واجباتها الانسانية والوطنية خاصة بعد طرد التنظيم الارهابي (داعش).

المبحث الاول

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٤

ادى الصراع السياسي بين القوى السياسية الى تحول الديمقراطية التمثيلية الى ديمقراطية توافقية والتي يشاع تطبيقها في البلدان المتعددة الاعراق والاثنيات ومنها العراق ، اذ تم تحويلها الى محاصصة سياسية استغلت استغلالا سيئا من قبل القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية مما عرقل اداء الدولة في الرقابة والمحاسبة نتيجة المحاصصة والفساد مما اثر على توزيع الثروات بشكل عادل ، ولتسليط الضوء على واقع الاستقرار السياسي والمجتمعي في العراق لابد ان نعرف ماهيته ومعوقاته من خلال مطلبين .

المطلب الاول

متطلبات الاستقرار المجتمعي في العراق

للإستقرار معان واشكال عديدة منها الاستقرار السياسي،والاستقرار الحكومي والاستقرار البرلماني والاستقرار المجتمعي، وفي هذا المطلب نركز على مفهوم الاستقرار السياسي ومن ثم الاستقرار المجتمعي ، والاخير يتطلب وجود متطلبات فكرية وثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية تتظافر بينها لتحقيق التماسك والانسجام بين اطياف المجتمع .

اولا :مفهوم الاستقرار والسلم المجتمعي

شكل الاستقرار في بعديه الإجتماعي والسياسي احد اهم الأهداف التي تسعى اليها كافة المجتمعات الانسانية في العالم وذلك لما يشكله من انعكاسات ايجابية على جميع مناحي الحياة في ابعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فما تمر به المجتمعات العربية من حروب وأزمات على المستوى الداخلي فضلا عن العديد من الازمات في الميادين كافة ، والانقسامات في بنية السلطة الحكومية تحت تأثير الشرعية او عدم الشرعية، جعلها تحت وطأة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ،و يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة ، كونه مفهوم نسبي ، تزداد حدته في الدول النامية بنسبة أكبر من الدول المتقدمة .(ناصر ٢٠١٤، ١٠٩)

فقد مثل عدم الاستقرارفي المجتمعات العربية حالة اضطراب في نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية سواء بصفتها الرسمية او غير الرسمية اذ هدد قيم المجتمع ونسيج بنائه الداخلي ومؤسساته البنيوية الأمر الذي دفع بأفراد المجتمع الى المطالبة بأعادة استقرار النمط المهدد ، او ردع مسببات عدم الأستقرار (ناصر ٢٠١٤، ١٠٩).

اما الاستقرار السياسي هو مفهوم قائم على التغير المنظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والأرتفاع بقدرته على استيعاب الانماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية فضلا عن مهاراته في التعامل مع الانماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التي قد تصدر عنه وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغير الاجتماعي والسياسي في اطار النظام(علوان ٢٠١٨) .

ويتطلب السلم المجتمعي تحقيق الاستقرار وان تلبي الحكومات المتطلبات الشعبية الضرورية وحماية المواطنين من مصادر التهديد الداخلية والخارجية فضلا عن تعزيز الحقوق والحريات الاساسية للمكونات كافة ، فالسلم المجتمعي يعد العامل الأساسي في بناء الدولة والمجتمع وازدهارهما وهو احد اهم الموضوعات التي تؤدي الى الاستقرار السياسي والاجتماعي كما انه من ابرز التحديات التي تواجه الدول في مرحلة ما بعد النزاع ، فالسلم المجتمعي يؤدي الى تحقيق وحدة الأمة ويتيح لها فرص اعادة البناء والتنمية بعد توقفها بسبب النزاع ويمكنها من التصدي للتهديدات التي تواجهها فهو حالة تكون فيها مكونات المجتمع خالية من مظاهر عدم الاستقرار عبر تحقيق الانسجام والوئام الداخلي والاندماج الكامل وغير المشروط بين المكونات الاجتماعية كافة الذي يؤدي الى اعادة بناء السلم المجتمعي بعد مرحلة النزاع (مجيد وعبدالله ٢٠٢٣، ١٧٢)

ان عملية بناء السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع تشير الى مجموعة من السياسات والترتيبات والاجراءات التي يتم تنفيذها بعد انتهاء مرحلة النزاع عبر احداث تغيير في بيئة النزاع من اجل تقليل التناقضات التي تدفع الاطراف الى النزاع وتعزز عوامل الثقة بينهم ، وتطور قدرات الدولة التي تعد الفاعل الاساس في وضع اسس بناء السلم المجتمعي الذي يعمل على الانتقال من حالة النزاع والصراع الى حالة التعاون بين المكونات الاجتماعية التي كانت في حالة نزاع او حرب (مجيد وعبدالله ٢٠٢٣، ١٧٣).

وتعد هناك كثير من المقومات الضرورية والأساسية التي ترتكز عليها قواعد ومبادئ تحقيق السلم الاجتماعي الناجح ومن اهمها الآتي:

١- وجود سلطات حكم قوية معززة بقواها الامنية والعسكرية الانضباطية العاملة بقوة النظام والقانون والتمسك به في معاقبة ومحاسبة ردع المخلين بالسلم المجتمعي والاهلي .
٢- تحقيق اسس العدالة والمساواة في المجتمع ومنع التمييز العنصري والديني والفئوي بين افراد المجتمع وجعلهم سواسية امام تطبيق النظام والقانون السائد.
٣- منع ومحاربة الظواهر المخلة بأمن وآمان المواطن وكل الاعمال غير السوية المقلقة للسلم والسكينة .
٤- ضمان تبادل الحقوق والمصالح المشتركة بين فئات وشرائح المجتمع وشعور الجميع بمسؤولياتهم تجاه حماية سلمهم الاجتماعي والتزامهم باحترتام تطبيق العمل بقواعد ومبادئ السلم الاجتماعي والاهلي المطلوب حيال ذلك .
٥- وجود وعي مجتمع تعليمي وارشاد ديني مغروس بين اوساط المجتمع بفهم واستيعاب اهمية العمل بمعاني ودلالات السلم الاجتماعي والاهلي ، باعتباره القاسم المشترك بين الجميع في تعايشهم وتواددهم وتراحمهم تجاه بعضهم البعض .

ان فهم وتطبيق معاني السلم الاجتماعي لاتختصر مطالب تحقيقه فقط على جهة او فئة معينة وانما هو حلقة مجتمعية تكاملية تسلكه وتتمسك به كل قوى وفئات وافراد المجتمع الوطني القائم ، فاذا ما فهمنا والتزامنا بذلك جميعا بكل تاكيد سيتحقق لنا ذلك السلام والوئام الاجتماعي الذي ننشده جميعا .

ثانيا : متطلبات الأستقرار المجتمعي ومؤشراته

١. **المتطلبات الفكرية الثقافية:** ترتكز المجتمعات في بنيتها على العناصر الآتية :

أ- **الدين** : وهو وسيلة ضبط اجتماعية لها قوة تجعله على رأس النظم الاجتماعية ، فتعاليمه وأوامره ونواهيه تعد من اقوى عوامل تحقيق التوافق في السلوك الاجتماعي كما ان فكرة الثواب والعقاب

تؤلف ركنا مهما في عملية الضبط الاجتماعي وفي اقرار النظام الاجتماعي ومن هنا تبدو اهمية الدين في الحياة الاجتماعية لأنه يسد حاجة من حاجاته الضرورية بفضل وضع القواعد والقوانين التي تنظم علاقات الافراد وتعمل على التماسك الاجتماعي واستقرار النظام والاطمئنان النفسي والسمو بالمشاعر الذاتية كلما زاد تعلق الافراد بالقوى والرموز الغيبية(سليم ١٩٨٥، ٦٩) .

ب- **الثقافة السياسية** : لكل مجتمع ثقافة وطنية اي شاملة وثقافات فرعية صغيرة غير ان ما يميز مجتمع عن غيره ، هو طبيعة هذه الثقافات الفرعية واسلوب نعاملها مع الثقافة الوطنية لأنها تؤدي دورا مهما ومؤثرا من الناحية السياسية فقد تفعل اثرها بأتجاه معاكس للثقافة الوطنية هي مبعث الاستقرار السياسي والمجتمعي في المجتمع من خلال القيم المشتركة والسنن المقبولة على نطاق واسع في المجتمع يعدها عنصرا مهما في المحافظة على النظام الاجتماعي ن اذ ان العلاقة بين الثقافات الفرعية وبين الثقافة الوطنية قد تسبب مشاكل جمة في حالة تضادها وتناحرها وهذا يتوقف على اسلوب التعامل مع الثقافات الفرعية من قبل النظام السياسي ، فالنظام السياسي الذي يسعى الى بناء وحدته الوطنية واستقرار مؤسساته السياسية عليه ان يسعى بخط مواز الى تطوير ثقافة وطنية قوية شاملة ومشتركة متعايشة مع الثقافات الفرعية الموجودة في المجتع دون اقصاء او تهميش او ابادة ، ذلك ان الخصائص الذاتية للثقافات الوطنية تكون في حالة دفع وجذب لكن قوة تماسك بنى المجتمع تمنح عناصر التلاحم بشكل اقوى من عناصر التنافر وعليه فلا بد من تطبيق مبدأ احترام تعددية وحرية الثقافات المتنوعة في المجتمع بهذه الطريقة يتحقق الانسجام والتلاقي في النسيج الاجتماعي.

ت- **التنشئة الاجتماعية والسياسية** : يتم التكوين الاجتماعي عن طريق تنشئة الفرد على القيم الروحية والوجدانية والخلقية من اجل غرس الضوابط المانعة للسلوك والاتجاهات المادية لتقييم نوع من التوازن بين الدوافع الغريزية الفطرية والرغبات والدوافع الاجتماعية المكتسبة في شخصية الفرد، كما تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية بمهمة تنشئة الفرد على الادوار الاجتماعية والقيام بها كالمشاركة السياسية والتطبع على القيم الضرورية مثل احترام العمل والتعاون والاحساس المشترك بالمسؤولية ونكران الذات والايثار وطاعة القانون وحب الوطن(ظاهر ١٩٨٥، ٣٥).

كذلك تقوم التنشئة الاجتماعية والسياسية بالحفاظ على امن المجتمع السياسي وديمومته والحفاظ على الهوية والملامح المميزة للمجتمع وقد تمتد وظيفة التنشئة الاجتماعية والسياسية الى خارج حدود الدولة الواحدة اذ تحافظ بالنتيجة على بقاء وتكيف المجتع السياسي مع البيئة الخارجية ومتغيراتها فضلا عن توثيق العلاقة بين المواطنين وقياداتهم بفضل التاكيد على الاهداف السياسية والتركيز على مفاهيم مهمة كالولاء والشرعية وعلاقة الحاكم بالمحكوم واستقرار العلاقة بين الشعب والدولة كما تقوم بأعداد افراد المجتمع سياسيا وفكريا للقبول بفلسفة وعقيدة المجتمع السياسي وتنشئة الافراد على طاعة القرارات الصادرة من النظام السياسي، لكن قد تقوم التنشئة في خلق ثقافات سياسية فرعية ومضادة تقود بالنتيجة الى تمزق المجتمع السياسي كما في الانفصال او المطالبة به او الحرب الاهلية والاستعانة بالاجنبي للتخلص من النظام السياسي القائم خاصة اذا اسندت بدعم تأثير البيئة الدولية فتعمل على تقويض النظام السياسي والحكومات(عبدالرحمن ٢٠٠٢، ١٩).

ث- **اشاعة ثقافة الحوار والسلام :** ان مرحلة نشر ثقافة الحوار والسلام بين المكونات الاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع تعد مسألة ضرورية من اجل تحقيق السلم المجتمعي وهي ليست المرتكز الوحيد للسلم لكنها اهم ركائزه فلا بد من تخصيص الوقت والموارد اللازمة لنشرها الى جانب مرتكزات الاخرى الضرورية بهدف ارساء السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد التوترات والنزاعات.

٢. المتطلبات السياسية:

أ- **وجود مشاركة سياسية شفافة :** تعد المشاركة السياسية من ابرز متطلبات مشاركة السياسية سواء بالترشح أو الانتخاب أو الانتماء إلى الأحزاب السياسية تمثل آلية لاحتواء الأقليات وتجنيبهم العزلة والتهميش والإقصاء، وتوليد شعور ذاتي لديهم بأنهم متساوون مع باقي أفراد الشعب

ب- **وجود سلطة القانون :** ومن ثم فأن السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع لا يمكن تحقيقه في ظل غياب او ضعف السلطة والقانون كما لا يمكن تحقيق المساوة والعدالة وصيانة وضمان الحقوق والحريات العامة ، فالمجتمعات البشرية لا يمكنها ان تتعايش بدون سلطة، وقوة القانون هو الشرط الاساسي لتحقيق الانسجام والسلم المجتمعي فالدولة تحتكر سلطة القانون لكي تقوم بحماية الحقوق والحريات وفرض اسس النظام على المكونات كافة

ت- **تداول سلمي للسلطة** : جوهر العملية السياسية يقوم على اساس تداول سلمي للسلطة والمواطن يختار من يراه مناسبا وكفوءا من بين المرشحين الذين يتبارون لكسب ثقة المواطن .

ث- **وجود احزاب متنافسة** : ان التعددية الحزبية هي جوهر النظام الديمقراطي ويسهب من عملية التداول السلمي للسلطة ويضفي شرعية على النظام السياسي .

٣. مرتكزات اقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية من الركائز الاساتشية المهمة لتحقيق السلم المجدتمعي ما بعد النزاعات ، اذ تحقق سبل العيش اللائق ويسهل للافراد تحسين دخولهم ،

ان التنمية الأقتصادية تتم بخلق مشروعات انتاجية تغطي حاجة الفرد خاصة بعد عملية تحقيق السلام في مجتمعات ما بعد النزاع ، وما لاشك فيه ان التنمية الاقتصادية تحتاج الى سياسات حكومية فاعلة تنهض بالبنى التحتية التي تعرضت الى اضرار كبيرة بسبب الحرب ، فهي امام تحديات كبيرة وهائلة تتضمن استراتيجيات معالجة لأنتشال الاقتصاد منها تعزيز القطاع الخاص وتوفير الخدمات وتشجيع الاعمال التجارية ، فالنزاعات والحروب تسبب خسائر كبيرة في البنى الاقتصادية والاجتماعية فهي تؤجج الاضطرابات وتدمر الهياكل الاساسية وتقوض مؤسسات الدولة وسيادة القانون(محمود ٢٠٢٤، ١٦٥) ،

وهناك اربع نتائج للتنمية الاقتصادية من الممكن ان تحقق السلم المجتمعي (اليامي ٢٠٢٤، ٢٠١):

أ- **العيش اللائق** : لابد من توفر العمل المناسب واللائق تكفي الفرد للاستمرار بالعيش والمقترن بالمعاملة العادلة لتلافي مبدأ التهميش والاقصاء .

ب- **سبل توفير الخدمات** : ان سيولة الاموال اللازمة لتوفير النبى التحتية وتقديم الخدمات اللازمة من اجل تعزيز السلم الم

ت- جتمعي من خلال تنمية الاقتصاد، ولتعزيز سبل التنمية لابد للحكومة من جمع قسط مناسب من الضرائب .

ث- **الاستدامة الاجتماعية** : ان استمرار السياسات التنموية الاقتصادية من قبل الحكومة هو بحد ذاته تعزيز للسلم المجتمعي

المطلب الثاني

اهم معوقات الاستقرار السياسي والمجتمعي في العراق

كان لابد ان تواجه الاستقرار السياسي والمجتمعي في العراق مجموعة من المعوقات التي عرقلت تأسيس ارضية تقف عليها اطياف المجتمع العراقي ، منها داخلية واخرى خارجية.

اولا : معوقات داخلية

١- ترسبات الاستبداد السياسي

كان لترسبات الاستبداد السياسي دورا كبيرا في التأثير على بنية المجتمع العراقي سلبيا بشكل زرع حالة الخوف الشديد من السلطة السياسية القائمة والتي لم تعد تسعى حينها الى بناء مواطن حر يمتلك الارادة الحقيقية في التعبير وابداء الرأي وانما خلقت مواطن خنوع يخاف من السلاطة السياسية ويخشى منها ، فعلى سبيل المثال عمد النظام السابق الى تسخير كل الوسائل وتحقيق هيمنة السلطة السياسية وتغييب الثقافة المجتمعية وانزوائها تحت تأثير افكار الحزب الواحد وشعاراته السياسية وخضوع المجتمع له وعليه فان افتقار المجتمع العراقي الى نموذج من الحكم السياسي القادر على بلورة حد ادنى من الأرادة المجتمعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع والعمل على تقنينها وتوطير الأطار المناسب للتوفيق بينها ادى الى ضعف النضج السياسي بسبب عدم انتهاج العراقيين للسلوك الديمقراطي ، هذا الارث من عدم الاستقرار بات اشبه بالسلوكيات المتجذرة في الوعي الجمعي العراقي ،وهذا يشكل تحديا كبيرا يواجه المجتمع العراقي الصحيح ومن ثم يولد حالة من حالات عدم الاستقرار التي افرزت نتائجها عند الانتقال الى مرحلة الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣(الصبيحي ٢٠١٨، ٥٨) .

٢- تغول الهويات الفرعية

شكل صراع الهويات الذي تعرض لها العراق ازمنة بعيدة هدد الهوية الوطنية والوحدة الوطنية التي تميز بها العراق منذ تأسيسه والتاريخ الطويل من التعايش بين اديانه وطوائفه وقومياته ، فالتراكم الطويل من عجز الأنظمة السياسية التي حكمت العراق في ايجاد معالجات تسهم في تعزيز التماسك الأجتماعي والهوية الجامعة على اسشاس المواطنة وبلورة رؤية وطنية لتشكيل الهوية الوطنية لصالح الهويات الفرعية مما ادى الى ازدياد حدة الصراع بين هذه الهويات تبدأ بالمطالبة بالمشاركة بالسلطة واقتسام الثروة وتنتهي بالحدود الادارية واقتسام الدولة بين مجموعة طوائف تقودها قوى سياسية تمثلها(عبدالله والعوادي ٢٠٢٣، ٤٣٢).

فمنذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي مرورا بعدة انتخابات شهدها العراق والتي تعد مؤشرا لعملية التحول الديمقراطي ، الا ان المخرجات لهذه العملية انتجت تشوهات كبيرة خاصة مع تنامي الهويات الطائفية والقومية وتسييسها مجتمعيا مما ولد برلمانا مكوناتيا يعمل على تمثيل المكون الذي يمثله وليس الدولة وعدم قدرتها على تحويل الدولة الى سلطة تحمي المواطن ، كذلك استمرار الصراع الحزبي والطائفي والقومي مع عجز النخب عن بلورة هوية جامعة للعراقيين ، ولعل المسألة الكردية في مقدمة تلك المكشلات ، وقد عاش العراق حالة شبيهه ايام تأسيس الدولة العراقية ولكن بمستوى اكثر صعوبة ، فالصراع على الهوية اليوم انتقل بين القوى الماسكة بالسلطة الى اقتتال مجتمعي كما هو الحال في عام ٢٠٠٦ومحاولة كل طرف من هذه القوى التمسك بالهوية الفرعية التي تنسب لها ومحاولة اجتثاث الهوية الاخرى وتهميشها(عبدالله و العوادي ٢٠٢٣، ٤٣٣) .

٣- اشكالية الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥

نجح الدستور العراقي في ارساء ثقافة التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات وتكريس مفهوم الشرعية الانتخابية بديلا عن ارث عميق من مفهوم الشرعية الثورية التي شرعت الانقلابات العسكرية ، وكان العراق رائدا في التجارب العربية التي حافظت على سلمية تداول السلطة ، فلم تلجأ النخب السياسية الى الانقلاب على الشرعية الدستورية او الاستيلاء على السلطة خارج صناديق الانتخابات رغم تراجع مستويات المشاركة فيها(عبدالحسين واخرون ٢٠٢٣، ٥٩).وعلى الرغم من هذا الانجاز الديمقراطي الذي واكب التحول الديمقراطي في العراق ، الا ان هناك ثمة مؤاخذات وثغرات في الدستور انعكست على واقع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل سلبي ، اذ ان الدستور اخضع المناصب الادارية العليا الى توافقات مجلس النواب مما جعل الباب مواربا لتجسيد الفساد والمحاصصة ، كما ان الدستور تلكأ في تنظيم العلاقة بين السلطة الاتحادية وحكومة الاقليم التي صورت العلاقة الى شكل كونفدرالي ، فضلا عن العديد من القوانين والخلافات التي لم ترى النور او باتت تمثل اشكالية في العلاقات بين الاطياف العراقية مثل مادة المناطق (المتنازع عليها)، وخاصة كركوك والتي شكلت كقنابل موقوتة ، كما ان وجود قوانين كثيرة غامضة وضبابية والبعض الاخر من القوانين بحاجة الى تنظيم فيما بقيت الكثير من القوانين حبيسة ادراج مجلس النواب مثل قانون الاحزاب وقانون النفط والغاز وغيرها.
هذه الاشكاليات في الدستور كان مثار خلاف بين المكونات والقوى السياسية وكانت حجر عثرة في سبيل التقارب والسلم المجتمعي .

٤- **احادية الاقتصاد العراقي واتجاهه الريعي :** يفرط العراق في اعتماده على النفط الذي يشكل حوالي نصف ناتجه المحلي الاجمالي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩ واكثر من (٩٤%)من ايرادات الموازنة العامة وهذا ماحدث جملة من التناقضات لعل ابرزها عدم التناسب بين اسهام قطاع النفط وحجم التشغيل الذي لا يتجاوز (٢%)من اجمالي قوة العمل(كاظم ٢٠٢٢، ٥٦).
وقد تعرض العراق الى ازمتين متلازمتين في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ احدهما جائت نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط والاخرى في احتلال داعش الارهابي لعدة مناطق نتج جراءها ما يزيد عن خمسة ملايين ونصف المليون نازح ، فمنذ حزيران ٢٠١٤ تراجعت اسعار النفط الخام من ١١٢ دولار الى ان وصل الى ٣٠دولار ولما كان العراق يعتمد بنحو كبير على النفط كمصدر للايرادات الحكومية فان الانخفاض في اسعاره ترك آثاره القاسية على اقتصاد البلاد عموما مما ضاعف من معاناة السكان المدنيين لتقترب عما كانت عليه من عام ٢٠٠٧ نتيجة الاضطرابات الحاصلة والتي اثرت سلبا على صادرات النفط من الشمال وتركت اثارها على التجارة والاستثمار وادى الى تراجع البنى التحتية وانسيابية السلع والخدمات مما سبب انخفاظا حادا في الناتج المحلي ، وبعد ان كان من المتوقع ان ينمو الاقتصاد العراقي بنسبة (٩%) سنويا بين عامي ٢٠١٣و٢٠١٤ كما كان ذلك بين عامي ٢٠١٢و٢٠١٣ لكن التقديرات الرسمية لعام ٢٠١٤ التي اخذت بالحسبان تعرض الاقتصاد الكليس الى الصدمة واثر سلبا على معدل النمو الذي تقهقر الى (٦%)(مفتن ٢٠١٨، ٣٤)

٥- ظاهرة الفساد السياسي والاداري

ادى تفشي الفساد المالي والاداري والسياسي الى استنزاف معظم موارد الدولة التي كان من الممكن اعادة الاقتصاد العراقي فالتأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي اكبر من تأثير العنف السياسي ، لاسباب عديدة منها ضعف امكانية المحاسبة واختراق مؤسسات الدولة من قبل جهات تتخطى وتتناقض

مع المصلحة العامة ، الامر الذي ادى الى ان يحتل العراق في ذيل مؤشرات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ،

٦- البطالة

اتسعت ظاهرة البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ خاصة في السنوات التي تلت انهيار النظام السابق من خلال الأتي(مهدي ٢٠٢١، ١١٣) (الزهيري و محمد ٢٠٢٢، ٤٦):

أ- الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وكان من اهم اجراءاته حل الجيش العراقي والمؤسسات الحكومية مما ادى الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل وايضا ايقاف العديد من ورش العمل والمصانع والتي يقدر عددها بأكثر من (٢٠٠٠٠)ورشة ومصنع يعمل فيها اعداد كبيرة من المواطنين.

ب-زيادة نمو السكان العراقي والذي وصل الى (٣,٥%)كمعدل وزيادة قاعدة المشاركة في العمل نتيجة انخفاض سن البدء في العمل في حين يشهد الطلب على العمل انخفاض مستمر طوال المدة السابقة مما ادى الى الزيادة في العرض في القوى العاملة لا تقابل الزيادة في فرص العمل الجديدة .

ت- ضعف القطاع الخاص في العراق وضعف دوره في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

ث- التعيين ليس على اساس الكفاءة والشهادة الدراسية وانما على الولاءات والمحاصصة والمحسوبية في جميع الوزارات بما فيها السفارات العراقية في الخارج .

ج- تعطيل البرامج الاستثمارية من خلال فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين وتشغيل الاحداث بدلا من الشباب العاطلين عن العمل نتيجة للاجور المتدنية .

ح- غياب المتابعة للمشروعات المقررة في المحافظات من قبل الحكومة المركزية اذ تصل نسب تنفيذ المشروعات الى اقل من (١٠%) تقريبا لتلك المشروعات في عام ٢٠٠٦، حسب تصريحات وزير المالية الاسبق مما ترك اثرا عميقا على معدلات البطالة .

خ- بنية وتركيبة الاحزاب السياسية :ان البنية التكوينية للاحزاب والقوى السياسية في العراق تعد احدى عوامل عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي ، كون العديد من بعض من هذه الاحزاب اسست على اسس طائفية وقومية وعرقية فكانت احزاب طوائف قبل ان تكون احزاب وطنية ، وقد كرست سياسةالاقصاء والنبذ وخلق الازمات بدلا من ثقافة الحوار وتقبل الراي والاجتماع على القواسم الوطنية المشتركة .

واثبتت التجارب السابقة عدم قدرة النخب في تحقيق توافق وطني حقيقي يؤسس لمرحلة مابعد حزب البعث المنحل لأسباب عديدة اهمها :

أ- فشلها في تحقيق المصالحة الوطنية : تعد المصالحة الوطنية من المراحل الانتقالية للعدالة ووسيلة لحل سلمي للخلافات والصراعات بين الاطراف المحلية المتخاصمة ، وهي استراتيجية تنتهجها الدول للخروج من الازمات التي تصيبها جراء اعمال العنف ، وقد شهد العراق ، وقد علت وتيرة المطالبة بتحقيق المصالحة الوطنية من قبل جهات داخلية وخارجية (دولية) في حقبة حكومة نوري المالكي (٢٠٠٦-٢٠١٤)، وبادر البرلمان العراقي الى تشكيل لجنة المصالحة الوطنية ، وعلى اثرها حاول البرلمان مناقشة قوانين تتعلق بالمصالحة الوطنية منها قانون العفو العام ن ومناقشة موضوعة اجتثاث البعث وسن قانون المسائلة والعدالة ، لكن الخلافات ارجأت البت بهذه القوانين ، وبقيت محاولات التقارب على الورق فقط ، لتمسك كل طرف بالثوابت التي تصب في مصلحته وتعاملت مع المواثيق والعهود على اساس طائفي او فئوي او قومي او حزبي وليس على اساس وطني ومن ابرز هذه المواثيق (ميثاق الشرف والسلم الاجتماعي) الذي قدمته رئاسة الجمهورية عام ٢٠١٣، ووثيقة مكة التي قدمتها منظمة

المؤتمر الاسلامي عام ٢٠٦ وميثاق الاعلام الوطني للتعايش السلمي الذي قدمته لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية عام ٢٠١٧.

ب- سيادة ثقافة الإقصاء والنبذ والتهميش وخلق الأزمات في الخطاب المتبادل بين هذه الأحزاب بدلا من ثقافة الحوار وتقبل الرأي والأجتماع على قواسم وطنية مشتركة .

ت- تهافت الاحزاب على امتلاك السلطة بدلا من خدمة الشعب فضلا عن ان العديد من تلك الاحزاب بلا برنامج سياسي واضح تلتف حوله الجماهير وتشعر انه يحقق مصالحها ، كما ان اغلب تلك الاحزاب ذات هوية طائفية وقومية ومناطقية اكثر من كونها احزاب وطنية واسعة الامتداد تجمع العراقيين حولها ، لذلك هي احزاب نخبوية تستمد وجودها من الانتماء لشخصيات محددة اكثر مما تستمده من برنامجها السياسي .

٧- الاعلام وخطاب الكراهية

اسهم الكم الهائل من الفضائيات التي كان اغلبها تمول من بعض الاحزاب والقوى السياسية واصحاب رؤوس الاموال، واصبحت تعكس واقع التعددية والصراع السياسي على الواقع رغم ان الكثير يندرج ضمن اطار حرية التعبيروالمساهمة في بناء مجتمع حر وديمقراطي وكان المشهد الاعلامي ومنطلقاته يشهد نوعا من عدم التوضيح والتنظيم ، فقد برزت عشرات القنوات الفضائية والصحف لتمطرالمتلقي العراقي سواء اكانت ايجابية او اكثر منا السلبية على حساب الوعي بخطورة الدور وتراكم التأثير، ولعبت هذه المؤسسات ادوارا مختلفة بين التاييد والمعارضة لمواقف الحكومة في اجراء الاصلاحات المطلوبة ومحاربتها تنظيم داعش الارهابي والوضع العام في البلاد(غزال، حميد، ٢٠١٥، ١٩١) .

ثانيا: معوقات خارجية

١- التدخل الخارجي

تعرض المجتمع العراقي الى تحديات خارجية كان لها الاثر البالغ في تكوين وتثبيت حالة عدم الاستقرار داخل العراق وعلى الاصعدة كافة ، تلك التحديات تمثلت بالتدخلات الاقليمية والدولية والتي كان اساسها الاحتلال الامريكي للعراق وما افرزه من نتائج اضرت بالمجتمع العراقي ودفعت به نحو عدم الاستقرار وجرى ذلك داخل العراق صراع اقليمي ودولي شرس على النفوذ والسيطرة بين هذه القوى ، وما يميز هذه التدخلات نواياها المختلفة المرتبطة اساسا بأهدافها المتباينة والمتعددة وفقا لآيديولوجيتها التي حولت العراق الى ساحة لتصارع النفوذ والمصالح وعملت على تحديد مستقبله ومآلاته (الصبيحي ٢٠١٨، ٥٨).

وعمدت هذه الدول الى استخدام البعد الديني الذي يعد بطبيعته بعدا طائفيا شوه المجتمع العراقي وثقافته الاصيلة وأربك مستواه الثقافي الذي كان وما يزال يرفض النعرات والثقافات الطائفية ، وسعت تلك القوى الى طرح مشاريع سياسية داخل العراق لغرض فرض سياساتها وضمان مصالحها ، الامر الذي ادى الى تصارع تلك المشاريع على الساحة العراقية مما اربك الاستقرار داخل العراق وعرضه لهزات كبيرة كان لها بالغ الاثر في دخول العراق منذ عام ٢٠٠٥ في موجه طائفية غير مبررة كما سعت هذه القوى للتدخل ايضا في رسم السياسات الداخلية للعراق وفق مشاريعهم السياسية وبما يخدم مصالحهم ،كما ان الاحتلال الامريكي بعد عالم ٢٠٠٣ لم يسفر عن محو الدولة العراقية بقدر ما ادى الى انهيار العقد الاجتماعي وما نتج عنه تخلخل بنيوي في اسس التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي(الصبيحي ٢٠١٨، ٥٨).

المبحث الثاني

دور الفواعل غير الرسمية في بناء السلام في العراق بعد عام ٢٠١٤

المطلب الاول
العوامل المؤدية الى تعزيز السلم المجتمعي في العراق

سلكت الفواعل الوطنية بعد عام ٢٠١٤ مجموعة من الخطوات من اجل تعزيز السبلم المجتمعي اهم هذه المهام هي :

١- محاربة خطاب الكراهية

يمكن تصنيف اسباب انتشار الارهاب في العراق الى مجموعتين من العوامل الداخلية والخارجية ، فمن اهم العوامل الداخلية هي تراجع دور وكالات وقنوات التنشئة الاجتماعية بعد عالم ٢٠٠٣ -وبعضها فواعل غير حكومية - وهي ممثلة بالاسرة والمدرسة ودور العبادة والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وقد لا نبالغ اذا قلنا انها كانت من الاسباب الرئيسة لإستشراء الارهاب وهي ذات الفواعل التي اصبحت من ركائز السلم المجتمعي بعد ان عانت تلك المؤسسات من ارهاب داعش بعد عام ٢٠١٤، فقد خرجت تلك الوكالات من اطرها التي رسمت لها بأعتبارها منظومة اجتماعية توعوية لتعزيز الوعي الجمعي للمجتمعات وبما يقوي الاواصر الاجتماعية بين ابناء البلد الواحد وتفعيل عناصر الممانعة الفكرية والثقافية للافكار الهدامة الداعية للارهاب والمروجة لهوتحول بعض وسائل الاعلام والجوامع وبعض الاحزاب السياسية الى حواضن للارهاب بما قوى شوكة الارهاب خاصة بعد تفجير الامامين العسكريين (ع) في سامراء في عام ٢٠٠٦(جواد ٢٠١١، ١٣٤).

ان تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام في العراق لا يمكن ان يسود الا من خلال القضاء على الارهاب والتطرف من خلال وضع السبل الكفيلة لانجاح عملية مكافحة الارهاب من خلال استخدام استراتيجية شاملة وقائية علاجية لكل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومعالجة الاسباب المؤدية الى نشوء وتغلغل الجماعات الارهابية وتجفيف منابع تمويل الارهاب وقطع الدعم اللوجستي الذي تحصل عليه تلك الجماعات وتفعيل الجهد الاستخباري وضبط الحدود وتحقيق المصالحة الوطنية والاستفادة من الجهود الدولية في مكافحة الارهاب(البدري ٢٠٢٢، ١٠٦).

٢- العدالة والمساواة في تنفيذ القانون

على طوال عقود طويلة من الحكم الاستبدادي الذي ادى الى تركز السلطة السياسية والاقتصادية في ايدي قلة انشأت اقتصادا قائما ريعيا قائما على الاستخراج والايرادات الخارجية وقيدت الحريات وحقوق الانسان وانتجت مجتمعا مدنيا ضعيفا مما شكل بعد الاحتلال الامريكي للعراق ارضا خصبة لإضطراب الاوضاع الداخلية وتأزمها وسوء الادارات السياسية وتفاقم المشكلات الاقتصادية وخلقت عدم استقرار سياسي مشوب بالعنف والنزاع المسلح وسجل مؤشر سيادة القانون ادنى درجة سلبية (١,٣٣-) في عام ٢٠١٤من (٢,٥-) الدرجة الاسوء اما ما سجله المؤشر في عام ٢٠١٦ فقد كان (١,٧٠-) درجة وهو تحسن طفيف جدا رغم انه لايزال في الاطار السلبي(البدري ٢٠٢٢، ١١٤) .

٣- تعزيز المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي

كقراءة لتداعيات سيطرة داعش لبعض المدن والقصبات العراقية ومدى انعكاس ذلك الاحتلال على المواطن في تلك المناطق فضلا عن انعكاساته على العراق ككل ، وحجم المعاناة التي عاشها سكان تلك المدن ، كان لابد لافراد الشعب العراقي من استقراء تلك التجربة والخروج بأستنتاجات عديدة

اهمها وجوب فتح قنوات للمصالحة الوطنية ضمن اطار المشروع الوطني والهوية الوطنية ، وان هذه المصالحة تختلف عن سابقاتها التي كانت تقتصر على شخصيات دينية وسياسية معينة والتي اخذت طابع اعلامي تسويقي اكثر ما يكون شكل مصالحة حقيقية ، فالمفروض ان تبدأ المصالحة بالحوار وتقريب وجهات النظر بين الاطراف المتعارضة ذات العلاقة وان يمتد هذا التقارب حتى يشمل اغلب افراد المجتمع مع تفعيل واقعي للمصالحة ضمن تركيز اعلامي كبير ومشاركة الفواعل غير الرسمية التي لها دور في ازالة الاحتقان العرقي والطائفي .

المطلب الثاني

دور الفواعل في تعزيز السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٤

لكل فاعل وطني مجموعة من الادوات والممارسات التي سعت حثيثا من اجل ارساء ارضية خصبة للسلم المجتمعي ، هي كالآتي :

١- **العامل الديني** :كان العامل الديني من العوامل المهمة في تعزيز السلم المجتمعي فعلى سبيل المثال كان للمرجعية الدور الاهم في طرد داعش الارهابي بعد اصدار الفتوى المباركة في ١٣حزيران عام ٢٠١٤ وقد اشار بيانها الى ثلاث مقدسات هي الشعب والوطن والعتبات والتي يجب الحفاظ عليها وكانت نتائج الفتوى هي(حصاف ٢٠٠٢، ١٧٢) :

أ- الدعوة للانضمام في صفوف القوات المسلحة .
ب- الوحدة الوطنية بين اطياف الشعب العراقي ككل .
ت- حشدت المرجعية المجتمع الدولي والمنظمات الدولية من اجل مساعدة النازحين .
ث- منعت من ارجاع العراق الى البند السابع .
ج- عززت الفتوى الروح المعنوية للقوات الامنية بعد اصطفاف ابناء الشعب العراقي من الحشد المقدس بجانبها لطرد فلول داعش الارهابية .
ح- حافظت الفتوى على وحدة العراق من التجزئة والتقسيم .
خ- قدمت المرجعية الدعم اللوجستي للمقاتلين عن طريق تسخير مؤسساتها المختلفة ودعم عوائل المقاتلين والشهداء ، وامرت المرجعية باستضافة عوائل النازحين الذين تم تهجيرهم بسبب عناصر داعش الارهابية.
د- ركزت المرجعية على ضرورة التعايش السلمي بين فئات المجتمع بعيدا عن التخندقات الدينية او العرقية ، وضرورة احترام القيم الدينية والاجتماعية والطوائف على اختلاف عناوينها ومسمياتها

٢- **منظمات المجتمع المدني :** تحتل منظمات المجتمع المدني دورا رياديا في دعم وتفعيل مبادرات ومشروعات المصالحة الوطنية في العراق من خلال اقامة العديد من الورش والجلسات الحوارية وعلى الرغم من اختلاف الامكانيات والظروف ومعطيات العمل لكل منظمة يمكن القول ان منظمات المجتمع المدني قد امتلكت مستوى من المؤهلات والامكانات التي جعلتها احد الفواعل المعنية بإعادة الاعمار في مرحلة ما بعد داعش الارهابي فضلا عن الخبرة التي اكتسبتها في مهام بناء السلام والاعمال الاغاثية والانسانية ، الامر الذي مكنها من بناء علاقات ثقة مع سكان المناطق المحررة كذلك الاسهام في تحقيق الاستقرار النفسي والمعيشي للافراد والجماعات(مرعي ٢٠٠٢، ٢١).

ان منظمات المجتمع المدني كان لها الدور الواضح في تأمين عودة واستقرار النازحين بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي من خلال برامج اعادة الاستقرار للمناطق المحررة وتلبية احتياجات السكان بحسب الموارد المتاحة

٣- **الاعلام،** ان للاعلام دور حاسم في صناعة اتجاهات الرأي العام ، والتزاما بالمعايير المهنية والموضوعية ونشر الحقيقة تم عقد ميثاق الاعلام الوطني للتعايش السلمي برعاية لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية في مكتب رئيس الوزراء وبالتعاون مع بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي في ٢٢اب عام ٢٠١٧، لغرض الاتفاق على ميثاق اعلام وطني يرسخ التعايش ويساهم في صناعة مرحلة الاستقرار السياسي والمجتمعي في العراق تحت اسم ميثاق الاعلام الوطني للتعايش السلمي كون هذا الميثاق هو مجموعة مبادئ ين الالتزام والاستناد اليها في العمل الاعلامي المتصل بالتعايش السلمي تحديدا ، ويشكل قاعدة شرف لممارسة المهنة الاعلامية باشكالها وانواعها كافة ، بما فيها الاعلام الالكتروني والاعلام التواصلي(شرهان ٢٠١٩، ٧٩٩).

٤- **العشائر :** تصاعد دور العشائر بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ فمع انهيار الدولة وتعطل القانون اخذ الناس يبحثون عن من يوفر الحماية لهم ، فتقرقوا والتجأ قسما منهم الى العشيرة ومنهم من لجأ الى مرجعيات دينية او تشكيلات سياسية وحزبية او تجمع مدني سكني ، ولكون العشيرة هي الركن الاساس في التكوين الاجتماعي العراقي بنيويا ووظيفيا لما تضطلع به من ادوار مهمة في الضبط الاجتماعي وفي الاتجاهات التي تؤدي الى المحافظة على القيم الاخلاقية والسلوكية وتمتين الاواصر الوطنية، ومن منطق الشعور بالمسؤولية تحركت العشائر العراقية في ملء الفراغ الامني والحفاظ على ممتلكات الدولة من السراق والمخربين والحفاظ على المؤسسات الحكومية مثل المدارس والمراكز الصحية وغيرها وخاصة في الاقضية والنواحي(الزهيري ٢٠١٨).

وكان للعشيرة بعد عالم ٢٠٠٦ الدور الابرز في مقارعة الارهاب الذي تسلل الى بعض المناطق ليكون تشكيل (الصحوات) التي بلغ مجموع افرادها يتجاوز (١٠٠) الف مقاتل من العشائر استطاعوا دحر تنظيم (القاعدة) الارهابي في مدن غرب العراق ووسطه وشماله .

بعد عام ٢٠١٤ تعرض السلم المجتمعي للتخلخل ، خاصة في المناطق التي استولى عليها التنظيم الارهابي داعش، فقد انتهك التنظيم نسيج المجتمع العراقي بشكل لم يشهده العراق طوال تاريخه، فعلى وفق بيانات وزارة الهجرة ظهر التوزيع الديني للنازحين مقاربا لواقع تمثيلهم في المجتمع العراقي اذ بلغ عدد العوائل النازحة المسلمة نحو ٧٣٣,٩٧٦عائلة وبنسبة ٨٨% من مجموع النازحين في العراق في حين جائت نسبة العوائل الايزيدية مرتفعة عند مقارنتها بحجمهم الديمغرافي التي في العراق ، اذ بلغ عددهم ٥٤,٦٢٨عائلة وبنسبة ٦,٥% من مجموع النازحين اذ يبلغ عدد النازحين الايزيديين في العراق نحو ٥٥٠الف نسمة نزح منهم ٣٠٢,٥٠٠الف فرد يمقلون نحو ٥٥% من مجموع السكان، وبلغ عدد العوائل المسيحية نحو ١٦,٢٩٢الف عائلة وبنسبة ٠,٠٢% اما الصابئة فقد بلغ عددهم ٨١عائلة بنسبة ٠,٠٠١% من مجموع النازحين في العراق.(مفتن ٢٠١٨، ٩)

هذه النسب تبين مدى المسؤولية الكبيرة التي وقعت على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والقوى الوطنية ومنها العشائر في اعادة التوازن والاستقراراللبنية الاجتماعية ، وقد اثمرت جهود تلك الاطراف عن عودة اغلب النازحين والمهجرين ، مع تأمين الخدمات والبنى التحتية والمشاريع للمدن المحررة ، وتفعيل واقع المصالحة المجتمعية والسلم المجتمعي بين المكونات بعد ان وعت الى خطورة المشروعات والاجندات التي آلت الى التخلخل في العلاقات المجتمعية .

الخاتمة:

اسهمت عوامل وتحديات داخلية وخارجية عديدة في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، جملة القوانين والتشريعات التي فرضتها سلطة الائتلاف كذلك مطبيعة الدستور العراقي والبنود التي اثارت اللغط والنزاعات بين مكونات المجتمع العراقي فضلا عن عدم توافق القوى والاحزاب السياسية التي تبنت مصالحها الفئوية لذلك كانت مخرجات النظام السياسي لا تتفق مع اتجاهات الافراد ، وكان شعورالافراد بعدم الاهتمام -نتيجة البطالة والفساد وغيرها من السلبيات خلق فجوة بين القوى السياسية والفرد، الامر الذي جعل المكونات ،تتبنى انتماءات فرعية كالعشيرة والطائفة والمناطقية ، وهذه الاصطفافات فاقمت الفجوة بين الفرد ووطنه، وخلقت ازمة مواطنة اذكتها القوى الخارجية التي حركت قواها السياسية في الداخل للعب على وتر المحاصصة، هذه العوامل ولدت العنف ومن ثم الارهاب الذي وجد ضالته في الاندفاع نحو مناطق عديدة من العراق وخلق حالة من الاهتزاز والتخلخل في نسيج المجتمع العراقي

امام هذه الظروف والمنعطفات اصبحت المهام امام القوى الوطنية غير الحكومية صعبة ولكن غير مستحيلة اذ تضافرت العديد من الفواعل الوطنية في التصدي للاسباب التي خلقت هذه الازمات وخاصة اثناء فترة احتلال داعش الارهابي للبعض المدن والقصبات العراقية ، فاحتوت النازحين ووفرت ملاجئ لأسكانهم بالتعاون مع الجهود الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية .

وعلى الرغم من تعرض البنية التحتية في تلك المدن والقصبات الى دمار هائل واستحالة عودة النازحين لها ، الا ان الجهود الحثيثة والوازع الانساني والوطني دفع الفواعل غير الحكومية مثل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية بكافة اتجاهاتها ومذاهبها وخاصة الحوزة الدينية العليا في النجف الاشرف والتي كانت فتوة الجهاد المباركة قصب السبق لبداية تحرير المدن الواقعة تحت براثن التنظيم الارهابي (داعش) ثم كانت الخطوات الانسانية التي من خلالها تم تأمين عودة النزازحين لمناطق سكناهم وتأمين مستلزمات العيش وسط ظروف قاسية وغير طبيعية .

الاستنتاجات:

١- ان تبني سياسة الحكم الرشيد المقترنة بالتنمية السياسية والاقتصادية هي الخطوات الاولى لرأب الصدع بين مكونات الشعب العراقي بعد سنوات خلت من التشطي والانقسام الذي افتعلته عوامل داخلية وخارجية .

٢- ان التنمية الاقتصادية لها دوركبير في تحقيق السلم المجتمعي كون الاقتصاد يمثل حجر الزاوية في بناء المجتمعات .

٣- ان المقررات والتشريعات التي اقرتها سلطة الائتلاف كان لها دور في تقويض اسس المجتمع العراقي وبنيته واختراق نسيجه .

٤- ان الظروف التي تم فيها اقرار الدستور العراقي كانت ظروف استثنائية لذلك لم يخلو الدستور العراقي من سلبيات اذ ان بعض مواده مبهمة والبعض الاخر متناقضة، فضلا عن ان الدستور اعطى اولوية للاقليم على حساب السلطة الاتحادية وبذلك لم تتضح ملامح النظام الفدرالي وبدا وكانه نظام كونفدرالي .

التوصيات:

١- لتحقيق السلم المجتمعي لابد ان تكون البداية من قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية وسبل تعزيزها ، اذ ان التركيز على الاسرة او المدرسة والجامع ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الاعلام ومن خلالها يغرس مفهوم الوطنية وحب الوطن وعدم الانضواء تحت هويات فرعية كالعشيرة والحزب السياسي والطائفة .
٢- لتعزيزالتقارب والسلم المجتمعي لابد من تشريع قوانين تبذ خطاب الكراهية وتضع عقوبات وغرامات كبيرة على السياسيين او اي شخص يحاول استغلال هذا الخطاب لتمرير اجندات سياسية او فكرية ، على سبيل المثال يلجأ بعض السياسيين في فترات الانتخابات الى اللعب على وتر الطائفية او القومية واظهار مظلومية هذه الطائفة او تلك .
٣- سن القوانين المعطلة خاصة قانون الاحزاب وقانون العفو العام ، والاجة الى مصالحة وطنية تعتمد مناقشة الدستور والوصول الى حلول وسطية في بعض بنوده .
٤- التركيز على تفعيل التنمية الاقتصادية في مناطق سكن الاقليات والمدن التي تحتاج الى تعزيز تأهيلها ، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل فيها .

المصادر باللغة العربية:

١- البدري ، عمار سعدون سلمان و حسين، سعد علي. ٢٠٢٢. اثر العوامل السياسية والقانونية في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام : العراق انموذجا بعد هزيمة داعش عام ٢٠١٧. مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٧.
٢- جعفر ، علوان كاظم. ٢٠١٨.عدم الاستقرار السياسي وأثره في الأداء الحكومي في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٤. ط١. مركز العراق للدراسات.
٣- جواد، دينا. ٢٠١١.الارهاب في العراق. دراسة في الاسباب الحقيقية . جامعة بغداد . مجلة العلوم السياسية. العدد٤٣.
٤- خصاف، فاطمة جواد كاظم . ٢٠٢٢. الفواعل الاجتماعية ودورها في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣(المؤسسة الدينية انموذجا). رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. الجاتمعة المستنصرية .
٥- الزهيري. فلاح خلف كاظم . ٢٠١٨. العشيرة واستراتيجية بناء الدولة المعاصرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة قضايا سياسية. جامعة النهرين. العدد٦٤.
٦- الزهيري، فلاح خلف كاظم و محمد، صفاء جاسم . ٢٠٢٢. تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة دراسات دولية . العدد٩١. اكتوبر .
٧- سليم، سلوى علي . ١٩٨٥.الاسلام والضبط الاجتماعي . ط١. القاهرة: مكتبة وهبة .
٨- شرهان، دريد . ٢٠١٩. دور وسائل الاعلام في نشر ثقافة التعايش السلمي في العراق لمرحلة ما بعد داعش. المجلة السياسية والدولية. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية. العدد٤١-٤٢.
٩- الصبيحي، احمد شكر حمود . ٢٠١٨. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. دراسة في المفهوم والاسباب . مجلة تكريت للعلوم السياسية. جامعة تكريت. كلية القانون والسياسة. العدد١٣.
١٠-ظاهر، احمد جمال. ١٩٨٥. التنشئة الاجتماعية والسياسية في االعالم العربي. مع دراسة ميدانية لمنطقة. ط١. شرق الاردن: مكتبة المنار.
١١-عبدالحسين، عدنان وآخرون. ٢٠٢٣. تقييم آثار دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥على الدولة والمجتمع. مركز رواق للسياسات العامة. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
١٢-عبدالرحمن ، ميادة احمد. ٢٠٠٢. التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقين درسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي. اطروحة دكتوراه. (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. بغداد. العراق.
١٣-عبدالله، كريمة لطيف و العوادي، احمد محمد . ٢٠٢٣. صراع الهويات في العراق وآثارها السياسية والاجتماعية .جامعة بابل. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية. العددالخامس.
١٤-غزال، حميد . ٢٠١٥. دور الفضائيات العراقية في تدعيم اتجاهات الجمهور العراقي نحو الازمات الامنية - دراسة ميدانية. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الشرق الاوسط.

١٥-كاظم، حسن لطيف. ٢٠١٨. القطاع الخاص في العراق. مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة. بيروت :شبكات المنظمات غير الحكومية (anna).
١٦-مجيد ، هشام عزالدين و عبدالله، خيرالله سبهان . ٢٠٢٣. مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع. مجلة حمورابي. العدد ٤٦. المجلد الاول .
١٧-محمود، زهراء اسماعيل. ٢٠٢٤. ماهية بناء السلام ودور الحكومة في تطبيقه. مجلة دراسات دولية . العدد ٩٥-٩٦.
١٨-مرعي، مثنى فائق مرعي. ٢٠٢٢. دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع. العراق انموذجا. المجلة الدولية للسياسات العامة . القاهرة. مجلد١. العدد٢. ابريل.
١٩-مفتن. احمد قاسم. ٢٠١٨.اتجاهات النزوح في العراق(جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والاغاثة. مركز البيان للدراسات والبحوث .
٢٠-مهدي، عدنان عبدالامير . ٢٠٢١. البطالة والفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣. دار امجد للنشر والتوزيع.
٢١-ناصر، عادل. ٢٠١٤ . ازمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية . المجلة السياسية والدولية. الجامعة المستنصرية . كلية العلوم السياسية. المجلد ٢١٤. العدد٢٥.
٢٢-اليامي ، محمد بن سرار . ٢٠٢٤. السلم المجتمعي مرتكزاته واركانه . مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية. الاسكندرية. المجلد ٤٠. العدد١.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdul Hussein, Adnan and others. 2023. Evaluating the Effects of the Constitution of the Republic of Iraq 2005 on the State and Society. Riwaq Center for Public Policy. International Foundation for Democracy and Elections.
2. Abdullah, Karima Latif and Al-Awadi, Ahmed Mohammed. 2023. The Conflict of Identities in Iraq and its Political and Social Effects. University of Babylon. Journal of the College of Law and Political Science. Issue 5.
3. Abdulrahman, Mayada Ahmed. 2002. Political socialization and its relationship to the prevailing values in Iraqi society, a theoretical and analytical study in political sociology. PhD thesis. (Unpublished). College of Political Science. Baghdad. Iraq.
4. Al-Badri, Ammar Saadoun Salman and Hussein, Saad Ali. 2022. The impact of political and legal factors in promoting peaceful coexistence and peacebuilding: Iraq as a model after the defeat of ISIS in 2017. Tikrit Journal of Political Science, Issue 27.
5. Al-Subaihi, Ahmed Shukr Hamoud. 2018. The Phenomenon of Political Instability in Iraq after 2003. A Study of the Concept and Causes. Tikrit Journal of Political Science. Tikrit University. College of Law and Politics. Issue 13.
6. Al-Yami, Muhammad bin Sarar. 2024. Community peace, its foundations and pillars. Journal of the College of Islamic and Arabic Studies. Alexandria. Volume 40, Issue1.
7. Al-Zuhairi, Falah Khalaf Kazim and Muhammad, Safaa Jassim. 2022. Challenges of building societal peace in Iraq after 2003. Journal of International Studies. Issue 91. October.

8. Al-Zuhairi. Falah Khalaf Kazim. 2018. The clan and the strategy of building the contemporary state in Iraq after 2003. Political Issues Journal. Al-Nahrain University. Issue 64.
9. Ghazal, Hamid. 2015. The role of Iraqi satellite channels in supporting the Iraqi public's attitudes towards security crises - a field study. Master's thesis (unpublished). Middle East University.
10. Jaafar, Alwan Kazim. 2018. Political instability and its impact on government performance in Iraq 2003-2014. 1st ed. Iraq Center for Studies.
11. Jawad, Dina. 2011. Terrorism in Iraq. A Study of the Real Causes. University of Baghdad. Journal of Political Science. Issue 43.
12. Kazem, Hassan Latif. 2018. The Private Sector in Iraq. Accountability of the Private Sector to Achieve Sustainable Development. Beirut: Networks of Non-Governmental Organizations (anna)
13. Khasaf, Fatima Jawad Kazim. 2022. Social actors and their role in building the Iraqi state after 2003 (the religious institution as a model). Master's thesis (unpublished). College Political Science. Al-Mustansiriya University.
14. Mahdi, Adnan Abdul Amir. 2021. Unemployment and poverty in Iraq after 2003. Amjad Publishing and Distribution House.
15. Mahmoud, Zahraa Ismail. 2024. The nature of peacebuilding and the role of government in its implementation. Journal of International Studies. Issue 95-96.
16. Majeed, Hisham Ezz El-Din and Abdullah, Khairallah Subhan. 2023. Foundations of societal peace in the post-conflict phase. Hammurabi Journal. Issue 46. Volume 1.
17. Marai, Muthanna Faeq Marai. 2022. The role of civil society organizations in the post-conflict phase. Iraq as a model. International Journal of Public Policy. Cairo. Volume 1. Issue 2. April.
18. Muftin. Ahmed Qasim. 2018. Displacement trends in Iraq (Geography of spread and support and relief policies. Al-Bayan Center for Studies and Research.
19. Nasser, Adel. 2014. Crises and foundations of stability in Arab societies. Political and International Journal. Al-Mustansiriya University. College of Political Science. Volume 214. Issue 25.
20. Salim, Salwa Ali. 1985. Islam and social control. 1st ed. Cairo: Wahba Library.
21. Sharhan, Duraid. 2019. The role of the media in spreading the culture of peaceful coexistence in Iraq in the post-ISIS phase. Political and International Journal. College of Political Science. Al-Mustansiriya University. Issue 41-42.
22. Zahir, Ahmed Jamal. 1985. Social and political upbringing in the Arab world. With a field study of the region. 1st ed. East Jordan: Al-Manar Library.